صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الثانية | 2025

كانون الثاني | 2025

العدد 7

■ المنهجية العلمية في تقديم الخدمات الإرشادية والدعم النفسي-اجتماعيأثناء الحروب والأحداث الطارئة / أ.د. سحر حجازي

■ الزواج المختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني / أ.م.د. تيريز سيف

■ الواقع التنموي لقرية «غوما» اللبنانية / أ.م.د. تيريز سيف

■ الخير والشر في الفكر الديني والفلسفي القديم / غازي شمص شمص

■ دور التّعليم المونتيسوري في معالجة الصّعوبات التّعلّميّة لدى الأطفال / مريم علي عجمي

■ مكانة بيت المقدس في القرآن الكريم / محمد حسين كاظم مونس

■ التّعليم الدّينيّ في المدارس ذات الطّابع الدّينيّ وعلاقته بالتّطرّف المذهبيّ في لبنان / محمّد حسن بزّي

■ Le «divorce» entre le sacré et le profane chez les chrétiens de rite Maronite: Approche anthropologique / Dr. Thérèse Seif

المحتويات

11 دعوة إلى الاستيقاظ والانتباه — د. حسن محمد إبراهيم

14 المنهجية العلمية في تقديم الخدمات الإرشادية والدعم النفس-اجتماعيأثناء الحروب والأحداث الطارئة — أ.د. سحر حجازي

55 الزواج المختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني — أ.م.د. تيريز سيف

82 الواقع التنموي لقرية «غوما» اللبنانية — أ.م.د. تيريز سيف

112 الخير والشر في الفكر الديني والفلسفي القديم — غازي شمص شمص

139 دور التّعليم المونتيسوري في معالجة الصّعوبات التّعلّميّة لدى الأطفال — مريم علي عجمي

185 مكانة بيت المقدس في القرآن الكريم — محمد حسين كاظم مونس

212 التّعليم الدّينيّ في المدارس ذات الطّابع الدّينيّ وعلاقته بالتّطرّف المذهبيّ في لبنان — محمّد حسن بزّي

287 Le «divorce» entre le sacré et le profane chez les chrétiens de rite Maronite: Approche anthropologique — Dr. Thérèse Seif

الزواج المختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني

مقاربة انتروبولوجية

أ.م.د. تيريز سيف[1]

الملخص

ينحصر تنظيم الزواج في لبنان عبر عقود دينية، إذ لا وجود لعقد زواج مدني. وبالتالي لا يوجد قانون موحّد للأحوال الشخصيّة في لبنان، لأن الدولة تركت للطوائف والمذاهب الدينيّة مهمّة التشريع في هذه الشؤون. وحيث إن القوانين تتعلّق بالنظام العام، فلا يجوز للأفراد تعديلها أو الاتفاق على ما يخالفها.

وارتباطًا بهذه القوانين، فإن الزواج المختلط يزيد من الأمر تعقيداً في المجتمع اللبناني، الذي يتميّز بمجتمع ديني «متحفّظ»، قاعدته مبنية على التنشئة الدينية.

ويتميّز الشعب اللبناني بإيمانه بالتعايش والعيش المشترك والانفتاح على كافة المستويات، وبتعدّد الديانات لا سيّما الإسلامية والمسيحية، اللتان تدعوان دائمًا إلى التسامح وقبول الآخر. إلا أن موضوع المصاهرة والزواج المختلط بين مختلفي الانتماء الديني يبقى محصوراً وضيّقاً، لأن الفرز الطائفي والاجتماعي الذي ساهمت

(1) أستاذة محاضرة وباحثة في العلوم الاجتماعية، مديرة معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية.

به الحرب أيضاً بشكل كبير وبُنيوي، جعل الزواج المختلط صعبًا في المجتمع اللبناني.

الكلمات المفتاحية: الزواج المختلط، الأحوال الشخصية، المجتمع الديني، التنشئة الدينية، العيش المشترك.

Résumé de la recherche

Le mariage au Liban est limité aux contrats religieux, car il n'existe pas de contrat de mariage civil. Par conséquent, il n'existe pas de loi unifiée sur le statut personnel au Liban, car l'État a confié aux sectes la tâche de légiférer sur les questions de statut personnel. Puisque les lois concernent l'ordre public, les individus ne peuvent pas les modifier ni s'entendre sur quoi que ce soit qui les contredise.

En lien avec ces lois, le mariage mixte accroît la complexité de la question dans la société libanaise, caractérisée par une société religieuse «conservatrice», dont la base repose sur l'éducation religieuse.

Le peuple libanais se distingue par sa croyance dans la coexistence et l'ouverture à tous les niveaux, ainsi que par la multiplicité des religions, notamment islamique et chrétienne, qui appellent toujours à la tolérance et à l'acceptation de l'autre. Cependant, la question des mariages mixtes entre personnes d'appartenances religieuses différentes reste limitée et étroite, car la séparation sectaire et sociale à laquelle la guerre a également contribué de manière significative et structurelle a rendu difficile le mariage mixte dans la société libanaise.

Mots clés: Mariage Mixte, Statut Personnel, Société Religieuse, Education Religieuse, Coexistence.

المقدمة

علم الاجتماع اليوم، وفي واقعنا العربي على وجه الخصوص، مطالب أكثر من غيره من العلوم الأخرى، بتقديم تصوّرات وطروحات حول ما يعجّ به عالمنا، من ظواهر يتوجّب على علماء الاجتماع أن يعالجوا ويقدّموا أبحاثًا تدرس الظواهر

الاجتماعية، وأن يسعَوا جاهدين للكشف عن أسبابها وغاياتها لكي يطرحوا تفسيرًا واضحًا للواقع، على قاعدة علميّة موضوعيّة تسير وفق المنهجيّات العلميّة المعتمدة في علم الاجتماع.

وستظلّ مشكلة اختلاف المذاهب والأديان واحدة من أهمّ المواضيع الحسّاسة والدقيقة على المستوى التحليل الاجتماعي والثقافي في المجتمع اللبناني، إذ إن هذا المجتمع، يتكوّن من **(18)** طائفة ومذهبًا تتوزّعون على كافة الأراضي اللبنانية بطريقة شبه موجّهة ومقسّمة بحسب تمركز الطوائف الكبرى في لبنان. من الناحية الديمغرافية، حيث يعدّ لبنان حوالي **(4)** مليون نسمة وتشكل كل طائفة تقريباً **30%** من سكان لبنان.

لقد حقّق التعايش الوطني بين أطراف المجتمع أكبر تحدٍّ أمام كلّ المنظّرين بأن لبنان يعاني عدم التقدّم والازدهار بسبب علّة الطوائف الموجودة فيه. فعلى المستوى السياسي، إن نظام الحكم في لبنان هو نظام جمهوري، ديمقراطي، توافقي، طائفي، تتوزّع المناصب الأساسية بنسب محدّدة بين الطوائف المختلفة. وكذلك الحال بالنسبة للميثاق الوطني، فهو اتفاق غير المكتوب نظّم أسس الحكم في لبنان منذ العام 1943، وما زال ساري المفعول حتى يومنا هذا. وبعد التوافق بين القيادات الشيعية والسُنّيّة والمارونية تضمّن الميثاق اتفاقية ثلاثية بأن يكون منصب رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة (وقد أصبح بعد اتفاق الطائف 1989، مؤلفًا من **(128)** نائبًا، يتوزّع مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين)، ورئاسة مجلس الوزراء من نصيب الطائفة السُنّيّة. وعلى مستوى الأحزاب السياسيّة، يضمّ لبنان أحزابًا عديدة وحركات سياسيّة من مختلف التوجّهات السياسيّة والفكريّة، تحمل معظمها هويّة طائفيّة خاصّة بها.

وفي الحديث عن الجانب التعليمي، فقد عرف لبنان أهم الإرساليّات الأجنبية التي أدّت دورًا مهمًّا في التعليم والتربية وتشكيل النخب. لذا نجد أن الواقع التعليمي يعكس

تركيبة لبنان السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية، ويظهر الأمر على حقيقته الطبقيّة والطائفيّة في كل مراحل التعليم، في المدارس والمهنيات والجامعات الخاصة والعامة.

في كل ذلك، نلقي الضوء على بنية المجتمع اللبناني الطائفيّة، التي تؤدّي دورًا أساسيًّا وكبيرًا في تركيبة لبنان على مختلف المستويات، السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة والاجتماعيّة وغيرها، لنجد أن لبنان يرزح تحت الوصاية الطائفيّة التي تتدخّل في مفاصل الحياة الفردية. فلبنان هو إحدى الدول القليلة التي لا تزال الأحوال الشخصية تُترك فيها للتشريعات الدينيّة وحدها.

إن التنشئة الاجتماعية التي تُعرف في علم الاجتماع من أهم العمليات تأثيرًا على الفرد في مختلف مراحل عمره، ولها دور أساسي في بناء شخصيّته وتكاملها، وتعدّ إحدى أهمّ عمليات التعلّم والتعليم والتربية، والتي عن طريقها يكتسب الأفراد العادات والتقاليد والاتّجاهات والقِيم السائدة في بيئتهم الاجتماعيّة التي يعيشون فيها. لذلك فالدين هو عنصر أساسي في هذه العملية، والأسرة التي تمثل أولى العلاقات الإنسانيّة التي يجد المرء نفسه منغمسًا فيها دون تخطيط أو تقرير. وإن عملية التلقين وانتقال المعايير وقِيم الأهل من عادات وتقاليد إلى أولادهم والعمل على التكيّف، هي القاعدة الأساسية للتأثّر والتأثير في محيطهم الاجتماعي والثقافي. إذًا؛ يكتسب الفرد من خلال تنشئته الاجتماعيّة، ثقافة الأهل، من مأكل ومشرب ولباس وتقاليد، بالإضافة إلى اكتساب المعايير الأخلاقيّة، والتنشئة الدينيّة على أصولها من معتقدات وممارسات، وصولًا إلى القواعد والقوانين التي تحرّم وتحلّل، وتحدّد ما هو المسموح وما هو الممنوع، في حياته الاجتماعيّة، وفي بيئته الصغيرة والكبيرة التي يعيش بها.

إن الـزواج هو إحـدى المؤسّسات الأساسية ذات طابع اجتماعي وديني في المجتمع اللبناني، فالزواج المعترف به في لبنان هو الزواج الديني القائم على عقد بين طرفَيْن (أنثى وذكر) في الإسلام، وارتقى إلى سرّ من أسرار الكنيسة الكاثوليكيّة والأرثوذوكسيّة في المسيحيّة.

لذلك؛ فقضية الزواج المختلط بين مختلِفي الانتماء الديني، هي قضيّة عابرة عبر الزمن، وتتضمّن العديد من الإشكاليات في مختلف النقاط، وسوف نتطرّق إليها في هذا البحث.

لذلك نجد أن الزواج المختلط في المجتمع اللبناني دونه تحدّيات كبيرة وكثيرة تدخل في صلب العادات والتقاليد والانتماء الديني والهويّة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

1. الاشكالية

تُعدّ مؤسسة الزواج عالمًا مليئًا بالخصوصيّات والأسرار والنّزاعات العامّة والخاصّة. ومن أبرز الذرائع التي تُساق في مواجهة الزواج المختلط، أنّ تضارب القِيَم المرجعيّة (Reference Values)، بين الأديان المختلفة وما تحمله من ثقافات، سيؤدي لا محال، إلى توليد النزاع والخلاف بين طرَفَي الزواج، فعلاقة الحبّ التي توحّد الثنائي وتعزله عن الواقع في بداية الزواج، سرعان ما تتلاشى أمام المسؤوليّات الكبيرة وحقائق الحياة وإرغامات المحيط ومتطلّباته كعائلة وكعادات وتقاليد (Bonte, 1991, p 446). بعض هذه المشاكل لها طابع حياتي في الحياة اليوميّة التي تواجه كلّ زوجَيْن، والبعضُ الآخر يتّصل مباشرة بطبيعة الزواج المختلط وتتشابك مع عناصر أخرى، ليترتّب عليه مسؤوليّات تتعلق بالزواج المختلط بين مختلِفي الدين. ولا شك أن العيش المشترك الذي يجمع أبناء الطوائف والأديان المختلفة في لبنان، يمكن أن يقرّب القِيم المرجعيّة الأساسيّة بينهم، ولكن هذا ليس نتيجة حتمية، إذ قد يؤدي، على العكس أحيانًا، إلى الكراهية والتنافس والتعصّب. فالمسألة تتعلّق بالدرجة الأولى بقدرة النظام العامّ على تعميم ثقافة التسامح والتقبّل والانفتاح والعدل والمساواة بين مواطنيه.

كل هذا يطرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع الزواج المختلط بين مختلفي الانتماء الديني في المجتمع اللبناني الذي يتغنّى بالعيش المشترك بين جميع أبنائه من مختلف الطوائف؟

وينبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات تدخل في صلب الاهتمام الاجتماعي، وهي:

- ما هي الأسباب التي تمنع الزواج المختلط بين مختلفي الدين؟ في المقابل ما هي العوامل التي تساهم في تسهيل عملية الزواج المختلط؟
- انطلاقًا من التنشئة الاجتماعية بعامّة، والتنشئة الدينيّة بخاصّة، كيف تربّي الأجيال، وعلى ماذا تشدّد في عمليّة التنشئة، على التعصّب أم على الانفتاح؟
- هل إن العادات والتقاليد التي يكتسبها الأفراد تعيق من اختيار شريك من الطائفة الأخرى؟ كذلك الحال، هل إن العقيدة الدينية لكلّ من الإسلام والمسيحية تمنع زواج مختلط بين مختلفي الدين؟

2. الفرضيّات

انطلاقًا ممّا تقدّم، يمكن ربط مفهوم الزواج المختلط بالتنشئة الدينيّة والعيش المشترك بين أبناء المجتمع اللبناني الذي يعيش في مجتمع علماني في دستوره، وديني على أرض الواقع، يشوبه علّة الطائفيّة التي تسيطر على جميع مفاصل الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنانذ من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الاولى**: إن العيش المشترك لمختلف الطوائف في المجتمع اللبناني يساهم في تزايد عدد الزيجات المختلطة بين مختلفي الدين.
- **الفرضية الثانية**: تحدّ التنشئة الدينيّة المبنيّة على الشريعة الإسلاميّة والقوانين الكَنَسيّة في المسيحيّة، من عقد زواج مختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني.

وبالتالي، هذا ما دفعنا إلى الاهتمام بالموضوع، ومحاولة معرفة حالة الزواج المختلط بين مختلفي الانتماء الديني في المجتمع اللبناني، بناء على العيش المشترك وتقاسم الثقافة الجماعيّة اللبنانيّة المبنيّة على الأخلاقيّات والأدبيّات العامّة ومعظم المحرّمات المتّفق عليها، كما أنهم يتمتّعون بالانفتاح على الآخر وتقبّله.

يشكّل واقع الزواج المختلط في لبنان محور اهتمامنا، على الصعيد الاجتماعي الذي يكوّن فكرة عامّة عن هذا المجتمع، بمعرفة علميّة عن حقيقة الانفتاح والتثاقف الاجتماعي، ومعرفة خصائص كلّ طائفة وموقفها تجاه هذا النوع من الزواج، لتبيان من يعيقه، ومن يسهّل إجراءه، فهل الدين هو المحرّك الفعلي والمؤثّر الرئيس في هذه القضية، أم هناك موقف من المجتمع حيال هذا الموضوع؟

لهذا الغرض، قمنا بدراسة ميدانيّة ونظريّة، واعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي عبر استخدام التقنيات التالية: دراسة توثيقيّة تتناول المراجع التي تتعلّق بالقوانين الكنسية في المسيحية، والتشريع في الدين الإسلامي، حول موضوع الزواج المختلط بين مختلفي الانتماء الديني؛ وكذلك اعتمدنا الملاحظة غير المباشرة من خلال الحديث مع بعض الضالعين بالمسائل الاجتماعية الدينية، ومع شخصيّات من المجتمع المدني؛ وإجراء تقنية الاستمارة، تناولنا فيها المعلومات المعرفية حول رأي الطوائف للزواج المختلط بين مختلفي الدين، من خلال عيّنة شملت **(100)** فرد من المتزوّجين، من فئة عمرية تتراوح بين **(21** و **41)** سنة، وقد حصلنا على **(100)** إجابة موزّعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تطبيق Google Form، توزّعت العيّنة بالتساوي بين مسيحيّين ومسلمين من الذكور والإناث، شملت كافة المحافظات بشكل متساوٍ.

3. حدود الدراسة

يحدَّد إطار هذه الدراسة بالعوامل الآتية:

- **العامل الزماني**: تطبيق أداة هذه الدراسة في العام 2021.

- **العامل المكاني**: التطبيق في المجتمع اللبناني عبر Google Form، وتوزيعه عبر تطبيقات Facebook و Watsapp.

من المشاكل التي اعترضت عملنا، صعوبة إجراء مقابلات وجاهية حضورية، لعدم التمكّن من تنفيذها بسبب أزمة «كورونا» وتحفّظ بعض الذين قابلناهم من الحضور بسبب خوفهم من العدوى أو غير ذلك، لذلك توجهنا إلى المقابلات عبر الاتصال الهاتفي.

أما السياق الذي اعتمدناه في الدراسة، فهو على الشكل التالي:

- **المحور الاول**: تناول العلاقة ما بين العيش المشترك المتمثّلة بالثقافة المجتمعيّة، وبالأخص القواعد الأخلاقية والعادات والتقاليد، والـزواج المختلط بين مختلفي الديانات.
- **المحور الثاني**: نعالج العلاقة ما بين الزواج المختلط بين مختلفي الديانات والتنشئة الدينية وموقف غير المتزوجين من الموضوع.

4. مصطلحات الدراسة

لا بدّ من تفسير بعض المصطلحات وتوضيحها لتساعد على فهم المعنى الذي نقصده من خلال إدراج المصطلحات في الدراسة:

1.4. الزواج المختلط

بشكل عام، يعرّف أحمد بدوي الزواج أنّه «نظام اجتماعي يتضمن تعاقدًا يتّحد بمقتضاه شخصان أو أكثر من جنسَيْن مختلفَيْن في شكل زواج أو أزواج وزوجة أو زوجات لتكوين عائلة جديدة، بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة أبناء شرعيّين لكلا الطرفَيْن. وتتّخذ هذه العلاقة اشكالًا مختلفة باختلاف عدد الأشخاص الداخلين فيها، وتبعًا لنوع الصّلة التي تقوم بين الجماعتَيْن اللّتَيْن ينتمي الطرفان إليهما.

ومن أنواع الزواج : الزواج المدني والزواج الديني وغيره» (بدوي، 1986، ص 258). ويتّخذ الزواج المختلط شكلًا من أشكال الزواج وهو المتعارف عليه اجتماعيًّا بأنه الزواج بين شخصَيْن ينتميان إلى خلفيّات ثقافيّة أو عِرقيّة أو وطنيّة أو دينيّة مختلفة، بمعنى آخر زواج بين مختلفي الدين أو العِرق أو الجنسية.

2.4. الأحوال الشخصيّة

هي الترجمة الحرفية لعبارة «Statut Personnel»، المعتمدة في اللغة الفرنسيّة وفي القانون الدولي الخاص عمومًا، وهي تجمع الأحكام المتعلّقة بالزواج والطلاق والأهليّة والنَسب والوراثة والهجر، إلخ... أي كلّ الأحكام التي تتناول حال الشخص ووضعه العائلي والإرثي. فقانون الأحوال الشخصية هو «القانون الذي يعالج أحوال الإنسان الشخصية، كالزواج والطلاق والأبوّة، والبنوّة، والنفقة، والنسب، والمسائل المتعلّقة بالأهلية والولاية على المال، والميراث والوصية». (بدوي، 1986، ص 410).

5. تزايد عدد الزيجات المختلطة بين مختلِفي الدين

إن العيش المشترك الذي يتميّز به المجتمع اللبناني يساهم في تزايد عدد الزواج المختلط بين مختلفي الدين نتيجة التعايُش المشترك فيما بين أبناء الطوائف، أو coexistence، ويمكن القول إن التعايش هو «معيشة جماعات مع بعضها البعض أو في نفس الوقت ويثير المهاجرون مشكلة التعايش بينهم وبين السكان الأصليّين، وقد يتّجه هذا التعايش نحو الانصهار fusion، بين الطوائف بحيث يؤثّر بعضها في البعض الآخر، ويفقد كل منها خصائصه، أو الاندماج integration، بحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الآخر، أو هي تحافظ على التفرقة العنصرية بحيث تقيم من عاداتها وقوانينها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض». (بدوي، 1986، ص 68).

وتعدُّ قضايا العيش المشترك والحوار وتقبّل الآخر والتسامح، من أبرز الموضوعات

الفكريّة على الساحة العالميّة في السنوات الأخيرة. وقد تعدّدت وجهات النظر حولها، ونالت قدرًا كبيرًا من النقاشات الفلسفيّة، بدايةً من أفلاطون وأرسطو وفلاسفة الحضارة اليونانية مرورًا بفلاسفة الحضارات الإسلامية والمسيحية والعصور الوسطى وما بعدها، وانتهاء بالفلاسفة المعاصرين أمثال «جون لوك» و«جون ستيوارت ميل» و«جان جاك روسو» و«جاك دريدا» وغيرهم.

ويتضمن مفهوم العيش المشترك قدرة الإنسان على تغيير طبيعته الاجتماعيّة وتحويلها إلى طبيعة اجتماعيّة عقلانيّة وواعية. فالعيش المشترك يُبنى على قاعدة التآنس والمحبّة، والتآلف والانسجام بين البشر الذي لا يعبّر فقط عن عدالة مصحوبة بالحكمة والحبّ، ولكن أيضًا عن الوفاق الممكن بين الأشخاص، فهو يعبِّر عن إنسانيّةٍ قوامُها حقّ الاختلاف والاحترام والمحبّة، كما يقوم على التآنس والإنسانيّة وهو شكل من أشكال المودّة والإِلفة، وهي أروع شكل للكينونة والوجود مع الآخر.

يتبيّن أن الزواج المختلط بين المسيحيّين والمسلمين ليس الزواج الوحيد الذي يلاقي اعتراضًا من قبل الكثير من الأسر اللبنانيّة، بل أيضًا هناك اعتراض بين أتباع مختلف المذاهب من الدين الواحد.

وفي جانب موازٍ، لا تعترف التشريعات اللبنانية بالزواج المدني الذي يُعقد عادةً في مكتب الأحوال الشخصيّة بين الجنسَيْن، بغضّ النظر عن طائفة أو مذهب انتماء الزوجَيْن. فالزواج مثل الطلاق والإرث، هي مسائل من اختصاص المحاكم الدينية لكلّ طائفة فقط. وعادةً ما يكون ثمّة توقّع في أن يعتنق أحد الشريكَيْن طائفة الآخر أو دينه، كما هو الحال في وضع العيش المشترك الذي يتيح للبنانيّين أن ينعموا بالعيش بسلام وآمان مع بعضهم البعض، ويتشاركون في الأعمال الاقتصاديّة والسياسيّة والعلاقات الاجتماعيّة بما فيها العلاقات العائليّة والزواج.

وفي ما يتعلّق بمعايير العيش المشترك في لبنان، واستنادًا إلى الاستبيان نفسه،

لمعرفة مدى تطبيق المعايير الأساسية للعيش المشترك في حياتهم اليومية، ومدى تطبيقها على أرض الواقع، هناك عدة معايير تندرج ضمن العلاقات الاجتماعية، من أهمّها: المحبة، المودة، قبول الآخر، الاحترام، التعايش، المشاركة في الأعمال، في العلاقات الاجتماعية والعائلية وصولاً الى الزواج المختلط من مختلفي الدين.

تظهر آراء رجال الدين واضحة بلا التباس حول الزواج المختلط بين مختلِفي الدين، ما بين المسيحية والاسلام، حيث يوجد هناك توافق على عدم الرضى من هكذا نوع من الزواج. ففي المسيحية، سرّ الزواج يتمتّع بكل صفة الأسرار، وله هدفان، الأول خير الزوجَيْن وهو الحبّ المتبادل والسعادة الموجودة بينهما، والثاني هو إنجاب البنين، ويشكّل الهدف الأساس لكلّ زواج كَنَسي، وإنما لا ينفي أبدًا خير الزوجين (Rajeh, 1984, p 48). ومن جانبه، يرى المونسنيور كميل مبارك[1]، أن «الزواج المفترض هو زواج يتمّ بين شخصَيْن معمّدَيْن كاثوليكي وغير كاثوليكي، وفي هذه الحالات تمّ التذكير فيها خلال المجمع الماروني في قنّوبين، فالكنيسة في البدء كانت ضدّ هذا النوع من الزيجات، وحتى المجامع الأولى كانت تتجنّب من خلال أنظمة تشريعيّة ذهاب الأبناء للزواج بأشخاص من غير كنيستهم، لدرجة أن هناك أحد القوانين العشرة للرسل يقول: «كل من يصلّي ولو في منزل خاصّ مع شخص مقطوع من الشركة، فليقطع هو أيضًا. وعن رفض المجتمع اللبناني للزواج المختلط دينيًّا قال: «رغم الانفتاح الذي يعيشه الشعب اللبناني، إلا أنه لا يمكننا إنكار وجود تدنٍّ لدى معظم الطوائف، وهذا يبدو جليًّا في الاحتفالات الدينيّة التي تستقطب إليها مئات الآلاف، هذا التدنّي هو أحد أهمّ العوائق التي تمنع تقبّل المجتمع اللبناني للزواج دينيًّا، كونه يثير الحساسيّات ويمسّ المقدّسات بالنسبة إليهم، خصوصًا مع موجة التعصّب الطائفي التي تعصف بلبنان، ويمكن لمثل هذه الزيجات أن تسبّب

(1) كاهن لبناني مسيحي من الطائفة المارونية، أكاديمي، شاعر، كاتب، باحث في الشأن السياسي اللبناني. له العديد من المؤلّفات والمحاضرات على نطاق واسع حول السياسة اللبنانية والسلام والديمقراطية.

مشاكل لاحقة تؤدي إلى الطلاق، إلى جانب عوامل أخرى تتواجد في أي علاقة زوجية أخرى». وأشار أيضًا إلى أن «الطائفة الإسلامية تبيح للرجل الزواج من امرأة مسيحيّة، ولكنه يحرّم على المرأة المسلمة الزواج من رجل مسيحي، في النهاية يستمرّ الصراع في لبنان بين الحبّ والدين، فينتصر الحبّ أحيانًا، ولكنّ انتصارات الدين أكبر، وينهزم الحبّ كثيرًا ولكن يبقى انهزام الدين أكثر دويًّا وتأثيرًا».

وفي هذا الشأن، يتضمن الاستبيان عدة أسئلة، جاءت الإجابات عنها على الشكل التالي:

الجدول الرقم (1)

السكن في حي يتشارك فيه أناس من مختلف الديانات

هل تسكن في حيّ يسكنه أناس من مختلف الديانات؟		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 21	% 79

يتبيّن من خلال الإجابة أن (**79%**) نسبة الأشخاص الذين لا يسكنون في مسكن مختلط، سواء كان في الحيّ نفسه أم في البناية التي يسكن فيها، وهذا يدلّ على عدم تقبّل الآخر في حياتنا اليومية، واحترام ثقافة الآخر والاهتمام بكسر حدود الانغلاق والانطواء على الذات. كما تشير هذه النسبة، إلى الرغبة إلى حدٍّ ما، يقابلها الخوف في جانب آخر لدى اللبنانيّين، على إبقاء التقسيم الديمغرافي الطائفي في لبنان، حيث وبحسب المناطق تتوزّع الطوائف المسيحية في منطقة جبل لبنان بأعلى نسبة، والطائفة الشيعية في محافظة الجنوب بنسبة عالية، وكذلك محافظة الشمال يكثر فيها أتباع الطائفة السُنّيّة. هذا الفرز الديمغرافي المناطقي الطائفي يزيد من الحالة الطائفية والتباعد الثقافي والاجتماعي لجميع اللبنانيين.

الجدول الرقم (2)

العلاقات التجارية بين مختلِفي الديانات

هل تشارك مع شخص من دين آخر في الأعمال التجارية؟		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 45	% 55

تؤكّد هذه النسبة على الرغبة بإبقاء علاقات الأشخاص من مختلف الأديان، في إطار الاعمال وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية ذو المنفعة الخاصّة، وهذا ليس مستغرَبًا على اللبنانيّين من حيث حبّهم للتقدّم، والازدهار والربح المادّي مهما كانت العلاقات متضاربة بين غنيّ وفقير أو بين مختلف الأديان والطوائف.

الجدول الرقم (3)

المشاركة في المناسبات الخاصّة بين مختلِفي الديانات

هل تقوم بواجبات اجتماعية حضوريًّا مع أشخاص من غير دينك؟			
الجواب	**نعم**	**كلا**	**عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي**
النسبة المئوية %	% 19	% 11	% 70

عُرف اللبنانيّون بحسن ضيافتهم ولياقتهم في الواجبات الاجتماعيّة، ومدى اهتمامهم بإقامة أفضل العلاقات فيما بينهم، ولكن الأمر تبيّن بأن الأعلى نسبة هي **(70%)** من الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بهذه الواجبات عبر الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك يعبّر عن عدم الرغبة في الاقتراب أكثر وإبقاء حدود هذه العلاقات مرسومة وواضحة.

الجدول الرقم (4)

تأجير السكن بين مختلِفي الديانات

هل تؤجر بيتًا للسكن لمن هو من دين آخر		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 35	% 65

نسبة الأشخاص الذين لا يرغبون بتأجير بيوتهم لأشخاص من غير دينهم هي نسبة عالية، وهنا تشير إلى عدم الثقة بين اللبنانيّين وعدم الرغبة بالتقارب الاجتماعي والعائلي.

الجدول الرقم (5)

زيارة أحد المعالم الدينية لديانة مختلفة

هل زرت معلَمًا دينيّا لغير دينك؟ (مسجد/كنيسة)		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 15	% 85

تشير هذه النسبة العالية إلى عدم الرغبة بزيارة الأماكن الدينيّة من غير دينهم، إلى إطار انطوائي وتعصّبي، لا بل الرفض القاطع عن التعرّف ولو ظاهريًّا على الانتماء الديني للآخر.

الجدول الرقم (6)

أصدقاء بين مختلِفي الديانات

هل لديك أصدقاء من غير دينك؟		
الجواب	**ليس لديهم أصدقاء مقرّبين من غير دينهم**	**لديهم أصدقاء مقرّبين من أديان مختلفة**
النسبة المئوية %	% 63	% 37

وردت إجابة حول السؤال بأن هناك (**37** %) لا يتجاوز الربع من إجمالي معدل الأصدقاء من ديانة أخرى، فيما نسبة (**37** %) من عدد الأصدقاء المقرّبين من ديانة مختلفة، هي نسبة لا بأس بها، لأن الشباب بحكم عملهم ودراستهم يُفرض عليهم بحكم الأمر الواقع بيئة متنوّعة من الأشخاص والعلاقات العملية والدراسية تفرض نفسها في هذه الحالة.

الجدول الرقم (7)

الزواج بين مختلِفي الديانات

هل تقبل/تقبلين بزوج/ة من غير دينك؟		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 11	% 89

نأتي هنا لنؤكد هذه النسبة العالية من الرفض القاطع لعملية الزواج من دين آخر. فالأسئلة التي سبقت هذا السؤال من ضمن هذا المحور، هي بمثابة عملية تمهيدية لهذا الرفض، إذ إن القاعدة الأساس لقبول الآخر، ومشاركة الطقوس الدينيّة، لا سيّما

في الأفراح والأتراح، واحترام ثقافة الآخر، كلها جاءت خجولة في الواقع، وذلك يعود إلى التنشئة الاجتماعية والذهنية المترسّخة عبر عقود طويلة.

وفيما يمكن أن نستنتجه، أن هناك علاقات وطيدة بين أفراد الطوائف تفرضها علاقات العمل أو العلاقات الاجتماعية أو تأييد حزبي أو سياسي لمصالح معيّنة، لكنها تُغلق عند حدود الزواج. وذلك بفضل عاداتنا وذاكرتنا القويّة بالجروح والحروب وفكرة التفوّق الديني والقدرة العجيبة على تعميم الخطأ الذي يرتكبه فرد على كل جماعته، في مجتمع هو عبارة عن عدّة «مجتمعات» وعدّة «ثقافات» وكل «مجتمع» هو صندوق مغلق لا يريد الانفتاح وتقبّل الآخر بشكل حقيقي.

فالعيش المشترك اقتصر على الواجبات الاجتماعيّة وإقامة علاقات وطيدة وجيّدة مع الشخص الآخر في مجتمعنا، بما يمثّل قاعدة حفظ «ماء الوجه» كما يُقال، بعلاقات مبنيّة على الاعتراف بالآخر والاحترام المفروض عليه تجاهه، لكنه بحدود معيّنة. وعندما نصل إلى الزواج و«المصاهرة» والموضوع العائلي ندرك تمامًا الحقيقة التامّة لفكرة التعايش والقبول الآخر، فتؤكد نسبة (**89** %)، وهي من أعلى النسب، الرفض التامّ للزّواج المختلط، فيقف التعايش ومفهوم العيش المشترك عند حدود الارتباط والزواج بين مختلِفي الدين، لأن الزواج فيما بينهم مرفوض رفضًا كليًّا عند الغالبيّة التي تمتاز بعقليّة تعصّبيّة في مجتمعنا، حيث إن المثل القائل «اللي بياخد من غير ملتو بيموت بعلتو»، يسيطر على الحالة النفسيّة الجماعيّة، فثمّة خوف من الآخر الذي نقول عليه، وثمّة تعال وإحساس بالتفوّق الديني أو العكس.

6. تدخّل التنشئة الدينيّة في حالات الزواج بين مختلِفي الانتماء الديني

تحدّ التنشئة الدينيّة المبنيّة على الشريعة الإسلامية والقوانين الكنسيّة في المسيحيّة، من عقد زواج مختلط بين مختلِفي الدين في المجتمع اللبناني.

فالزواج المسيحي هو سرّ من أسرار الكنيسة السبعة: العماد، التثبيت، الكهنوت،

الاعتراف...الخ، فهذه الأسرار ترافق المؤمن المسيحي في كافّة مراحل حياته لدمغها بدعوته كإبن الله. والانسان هنا لا يستطيع تغيير مشروع الله، لأن ما يجمعه الله لا يفرّقه إنسان (Honoré, 1971, p 950)، لذا يبدر السؤال الجوهري هنا عن مدى إيمان الزوجَيْن، وكيفية إدخال هذا الإيمان وجوديًّا في انتقائهما وقرارهما وعيشهما الالتزام الزوجي والعائلي. وسرّ الزواج هو اتّحاد المسيح والكنيسة، بعلاقة وثيقة مع الخالق، تدعو الزوجَيْن إلى حياة زوجيّة موحّدة ومتّحدة بالقداسة في طريق الحياة الأبدية (Collin, 2019, p 119).

بينما في الاسلام، الزواج هو عقد ذو طابع مدني لكنه غير علماني، بمعنى أنه لا يخضع لسلطة دينيّة معينة بل لأحكام الشريعة وحدها. وبالتالي لا يوجد في الإسلام من هو مخوّل من قبل الله تعالى، ليضفي على الزواج قداسة أو سحبها، أو أن يسمح بتحليل الحرام، أو بتحريم الحلال عن طريق الإجازة والتفسيح.

إذاً، من حيث جوهر الزواج فهو مختلف، في الاسلام هو عقد قانوني واجتماعي بين شخصَيْن، يجوز فيه تعدّد الزوجات مع بعض الشروط، لكن تعدّد الأزواج محرم. بينما في المسيحيّة هو سرّ من أسرار الكنيسة، ويتّصف بالوحدانيّة والديمومة فيه، حيث لا تعدّد زوجات ولا طلاق. (Beaux, 2006, p 46).

تنطلق تصوّرات التنشئة الاجتماعيّة من افتراض أولوية المجتمع على الفرد، فهي تفترض أنها ناتجة من إلزام يمارسه المجتمع على الفرد. ولدى «بارسونز»، يمكن فهم التنشئة الاجتماعيّة على أنها تكيّف حقيقي، إذ يبدو الفرد كائنًا تابعًا لا يكون سلوكه إلا إعادة إنتاج لنماذج مكتسبة في مجرى الطفولة.

ولقد تصوّرت التنشئة الاجتماعيّة، في نهاية الأمر، وكأنها نوع من الترويض (دنيس كوش، ص 84). فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتمّ بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في

مجتمع ذي ثقافة معيّنة، ويدخل في ذلك ما يلقّنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقِيَم ومعلومات ومهارات. (بدوي، 1986، ص 400).

ويضيف د. زكي جمعة، أن التنشئة الاجتماعيّة هي عمليّة التهيئة والتمكين، هي عملية النموّ الاجتماعي للفرد، وتحويله من كائن حيّ إلى كائن ينمو اجتماعيًّا كما ينمو نفسيًّا وجسديًّا، لينخرط في العلاقات والألعاب الاجتماعيّة ضاقت أم اتّسعت، من خلال عمليات التعلّم والقبول والتطبيع والاندماج، ليصبح عضوًا في المجتمع. وتصل عمليّة التنشئة هذه إلى أقصى مستوى لها، في مرحلة الطفولة، حينما يكون الفرد أكثر استعدادًا للقبول، وأكثر استجابة للمؤثّرات الاجتماعيّة، فيتمّ تعليم الولد أو البنت بعض آداب السلوك والحياة، لاستبطان المعايير والأعراف والمواقف والأدوار والمعارف وحُسن التصرّف. وتفترض هذه الأمور الاندراج في بنية ثقافيّة، لا تعدم أشكالًا وأنساقًا مولّدة، مبدعة، تتيح للحياة الفرديّة والجماعيّة أن تستقرّ فيها أو أن تغرف منها، من غير أن يغيب القسر والإملاء. والثقافة هي عمليّة زرع وتقويم وتثمير، وكلّ ما يسمح لعقل بأن يثمر. وتعرّف الثقافة بأنها عملية التمكن من العلوم والفنون والآداب، وبأنها ما يبقى عندما نكون قد نسينا كل شيء. (جمعة، 2012، ص 22). وهي أيضًا في علم الاجتماع يمكن أن تُستخدم على مستويات مختلفة، اذ المقاربة التقليديّة متأتيّة من الأنتروبولوجيا وتتصوّر الثقافة باعتبارها جملة من الممارسات والتمثّلات الاجتماعيّة المتماسكة والمميّزة لمجتمع معيّن. في حين يلمّح المحلّل النفساني والانتروبولوجي «ابرام كاردينر»، على الخصائص النوعيّة لكلّ نسق ثقافي (Gresle, 1994, p 80).

هكذا يوجد في كلّ ثقافة، شخصيّة أساسية هي نتاج فعل الهيئات المختلفة كمثل العائلة، العشيرة وغيرها، وتكون مكلّفة بتلقين الأفراد القِيَم والمعايير الثقافيّة للمجتمع. ويتجلى وزن الثقافة من الميادين المختلفة للحياة الاجتماعيّة كالدين والفن والاقتصاد. بناء عليه، تولي المقاربة الثقافويّة أهميّة بالغة للتجانس الثقافي الذي يميّز كل مجتمع بشري. (ريتور، 2013، ص 74).

إن التنشئة الدينية، تنقل إلى داخل كلّ مجتمع عبر التربية الدينيّة، مجموع المعايير الدينيّة والثقافيّة التي تؤمّن بين أعضاء هذا المجتمع، والتي يجدون أنفسهم ملزمين، إلى هذا الحدّ أو ذاك، على تبنّيها. ويقول الأب كميل مبارك، إن التنشئة المسيحيّة في البيوت والكنائس والرعايا وبعض الحركات الكشفيّة المسيحيّة من فرسان وطلائع، كلها تصبّ حول كلمة الله، المتجسّدة بيسوع المسيح. إنها زاد روحي تستقيه البيعة (أي الميسحيّة المؤمنة التي تمارس الطقوس الدينية)، على ضوء الإنجيل وتعاليم الكنيسة. وهو برنامج لإعداد النساء والرجال، تعتمد عليهم الكنيسة لحمل الرسالة المسيحيّة لأجيال قادمة.(مبارك، 2021، مقابلة خاصة). يقوم الأهل بتربية الفرد وتوجيهه والإشراف على سلوكه وتلقينه لغة الجماعة التي ينتمي إليها، وتعويده على عاداتهم وتقاليدهم والاستجابة للمؤثّرات الخاصّة بهم. إنها عمليّة متكاملة تنشأ منذ الطفولة. فالتنشئة الدينيّة هي إذًا، مجموعة من العمليات المنظّمة من التعاليم الدينيّة والشعائر وممارسة الطقوس الدينيّة من صوم وصلاة ودعاء وحفظ الكتب المقدّسة. إنها عمليّة التعلّم التي تنتقل من خلالها الأعراف والسلوكيّات المقبولة وتعريف الأفراد ما هو مقبول وما هو مرفوض ضمن القواعد والعقائد الدينية.

نؤكد في هذا المحور على أهمية التنشئة الاجتماعية في مختلف مراحل حياة الفرد ومدى تأثّره بها، حيث تعمل على تحويل الفرد إلى شخص، فإنها تقوم بنقل الثقافة من جيل إلى جيل، وهذا يؤدّي إلى استمرار الثقافة وتمكّنها. ويبدو صعبًا إنكار الآثار التي تتركها الثقافة على سلوك الأفراد. فهم نتاجها، ولا يمكنهم المحافظة على بقائهم دون الانتظام في جماعات لها معايير وأعراف تساعدهم على الديمومة والاستمرار. وتضمنت التنشئة الاجتماعية دور الأسرة ودور الحضانة والدين والمدرسة والجامعة، كما الرفاق والمحيط الاجتماعي والبيئة المجتمعيّة ووسائل الإعلام والاحتواء والاغتراب.

وتمثل المدرسة، مرحلة انتقال الطفل من مجتمعه المحلّي الصغير من الأسرة إلى

مجتمع أكبر هو المدرسة، تحوّلًا كبيرًا في حياته النفسيّة والاجتماعيّة. فبعد أن كانت الأسرة ساحة التدريب الوحيدة للطفل، وبعدما كان الآباء مصدرًا شبه وحيد لتعلّم الطفل، فإن المدرسة تحضر بقوّة في واقع عمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي تساهم بشكل مباشر في عمليّة التغيّر الاجتماعي لموقع الأسرة ومواقع أفرادها الذين يحصلون على التعليم خاصّة أنها، وبحسب د. جمعة:

- يمكن للمدرسة أن تعمل وتنجح في محو أثر بعض العادات والقِيَم التي اكتسبها الطفل من أسرته، أو أن تدعم كثيرًا منها، خصوصًا أن الطفل ما زال في مرحلة المرونة العقليّة والطبائعيّة والنفسيّة.
- تستطيع المدرسة تعليم الطفل طرق التفاعل الإيجابي مع الآخر وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين.
- يمكن للمدرسة أن تزيل، من خلال الأنشطة التربويّة الهادفة، بعض ما يعلق في نفس الطفل من صراعات نتيجة لما يحصل في البيت، خصوصًا في حال وجود مشكلات بين الأبوين وتظهر أمام الأطفال.
- يمكن للمدرسة أن تدرّب الطفل على ممارسة العلاقات الإنسانية بطريقة منظّمة ومخطّط لها.

وتأكيدًا على ذلك، فإن المدرسة الخاصة ذات طابع ديني، تساهم في نشر مجموعة معتقدات تؤمن بها جماعة وتحرص غالبًا على تلقين التلاميذ تعاليم دينية موزّعة بحصص نظاميّة داخل المناهج المدرسيّة. فتنتقل التنشئة الدينيّة هنا، من أحضان الأهل والبيئة المجتمعيّة إلى المجتمع المدرسي الذي يكمل هذا النهج من التربيّة الاجتماعيّة والثقافيّة وبالأخص الدينيّة.

وفي الاستبيان السابق نفسه، تضمّن أسئلة متنوّعة تتمحور حول التنشئة الدينيّة ومدى تأثير الفرد على سلوكيّاتهم الاجتماعيّة واختياراتهم الحياتيّة بموضوع الزواج المختلط، وقد جاءت النتيجة على الشكل التالي:

الجدول الرقم (8)

إتمام الدراسة في مدرسة دينية من نفس ديانته

هل أتممت دراستك في مدرسة خاصة دينية من نفس دينك؟		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 72	% 28

يُظهر الاستبيان نسبة عالية من الأشخاص الذين أتمّوا دراستهم في المدارس الخاصة الدينية، الى جانب الدور التعليمي والدراسي، وتقوم هذه المدارس على أساس نشر التعليم الديني بأفكاره وعقائده وطقوسه والمحرّمات والمسموح به... إلخ. لذلك، فإن هذه العمليّة في التنشئة الدينيّة ترسّخ الأفكار الدينيّة عند الأطفال وترشدهم نحو الالتزام الديني وتعاليمه الصارمة أحيانًا.

الجدول الرقم (9)

إتمام الدراسة في جامعة خاصّة دينية من نفس ديانته

هل أتممت دراستك في جامعة خاصة دينية من نفس دينك؟		
الجواب	**نعم**	**كلا**
النسبة المئوية %	% 58	% 48

يشير الاستبيان إلى نسبة (**58** %) أقل من نسبة الأشخاص الذين أتمّوا دراستهم مقارنة مع المدارس (**72** %)، وذلك يعود إلى وجود بعض الجامعات الخاصّة غير الدينيّة والجامعة اللبنانية التي تضم نحو (**40** %) من الطلاب اللبنانيّين الجامعيّين.

من هنا ندرك كأفراد داخل المجتمع، الوعي الجماعي Conscience Collective، كما عرّفه «دوركايم»، أنها حالة تمثيليّة ومعرفيّة وانفعاليّة التي تضمّ، بالإضافة إلى الشخص ذاته، جميع أفراد المجموعة والمصالح والقِيَم الثقافيّة. هذه المجموعة من المعتقدات والمشاعر التي يتقاسمها متوسّط أعضاء المجتمع، والتي تعدّ عامل تكامل واتساق اجتماعيَّيْن، تشكّل نظامًا محدّدًا له حياته الخاصّة، ولا تقدّر دلالته إلا انطلاقًا من نمط التضامن السائد (Michel, 1998, p 171).

وبما أن الدين هو أحد الركائز الأساسية للتنشئة الاجتماعيّة، والعامل الأكثر أهمية في ضبط المجتمع من قواعد وقِيَم ونُظم أخلاقية، ولأن الدين هو تلك العلاقة بين المخلوق والخالق، فهي متجدّدة دومًا لأنها تراعي كل الظروف الاجتماعيّة والمستحدثات التي تتّصل بالفرد في ممارسته الاجتماعيّة والعلميّة والسياسيّة والأفراد اجتماعيًّا. وعليه؛ فالدين هو سلوك اجتماعي ومؤثّر بشكل كبير من خلال مرجعيّته المقدّسة والهالة التي ترسم الحدود بين ما هو مقبول وما هو غير ذلك. ويرى «دوركايم» أن أصل الدين في المجتمعات على اختلافها، يعود إلى الحدّ الفارق بين ما هو مقدّس وما هو علماني، باعتبار أن الدين نسق من المعتقدات والممارسات التي تتّصل بشيء مقدس، ويضمّ كل الذين يرتبطون به.

ومن جانبها، تحتل العادات والتقاليد في المجتمع اللبناني مكانة رفيعة، تبلغ أحيانًا مكانة القوانين التي تشكّل المرجعيّة الملزِمة. وعند اختراق هذه العادات، يدخل الفرد في قائمة المنبوذين في المجتمع، بخاصّة عندما يتعلّق الخرق بأمور الزواج المحاطة بجملة من القواعد والشروط، وأهمها في قبول البيئة المجتمعيّة من الأهل والأقارب والأصدقاء، بالشريك الذي اختاره الأبناء، لان عدم رضاهم عنه يعني الدخول في حلبة صراع طويلة معهم.

الخاتمة

في محصّلة الدراسة، نجد أن الزواج المختلط بين مختلفي الدين، أمر صعب التنفيذ في المجتمع اللبناني عقائديًّا واجتماعيًّا، في حين تبقى شريحة ضعيفة من بعض العائلات اللبنانيّة والأغلبيّة الميسورة منها ماديًّا وطبقيًّا، تتقبّل هذا النوع من الزواج وتفرضه على البيئة المجتمعية الخاصّة بها (Pinto, 2004, p 133). فالزواج بين مختلِفي الدين، وكما لاحظنا، يعتريه معوّقات كثيرة، أغلبيّتها معقّدة نتيجة القاعدة البنيويّة وتركيبة المجتمع اللبناني الطائفي المذهبي المتعصّب المتأتّي من التنشئة الاجتماعية المبنية على قاعدة التربية، وفيها التنشئة الدينية والتي تحتل المرتبة الأولى من التشدّد والتّعصب، من حيث البيئة الدينيّة والتربويّة من مدارس دينيّة وجامعات دينية خاصّة، وأيضا سوق العمل الذي، نوعًا ما، يتنفّس العيش المشترك ويطبّق التعايش في تبادل الأعمال في التجارة والأموال والاقتصاد.

وكما ذكرنا، لا شك أن العيش المشترك الذي يجمع أبناء الطوائف والأديان المختلفة في المجتمعات المتنوّعة، يمكنه أن يقرّب القِيَم المرجعيّة الأساسية بينهم، لكن هذا ليس نتيجة حتميّة، إذ قد يؤدّي في بعض الأحيان على العكس من ذلك، إلى الكراهية والتنافس والتعصّب. فالمسألة تتعلّق بالدرجة الأولى بقدرة النظام العامّ على تعميم ثقافة التسامح والعدل والمساواة بين مواطنيه، عندما يصبح العيش المشترك موّلدًا لقِيَم مرجعيّة مشتركة تقوم على ثقافة المواطنة لا على ثقافة الطائفة أو المذهب. وهو يزيد الفروقات تباينًا من الناحية القانونيّة، بل وحتى الاجتماعيّة، في ظلّ النظام الطائفي القائم في لبنان، والذي ترعى انتظامه قوانين وأعراف راسخة، ففي الجانب التشريعي تتيح قوانين الأحوال الشخصيّة للمسلمين بتعدّد الزوجات والطلاق من جانب واحد وهو ما يعزز القيم الذكوريّة. لا سيّما أن الزواج يعدّ عقدًا كسائر العقود يمكن الخروج على قيوده بإرادة احد الفريقين. وهو وضع يختلف عن واقع التشريع عند المسيحيين. ويزيد الأمر تباينًا من ناحية قوانين الإرث حيث يخضع الميسحيّون

لقانون مدني، وهو قانون صادر في العام 1959، يؤمّن المساواة بين الرجل والمرأة. إذ ليس المهمّ القاعدة القانونيّة بحدّ ذاتها بقدر ما هو أثرها الفكري والذهني والقِيَمي.

وأيضًا، فإحدى أهمّ المشكلات التي قد تواجه هذا النوع من الزواج المختلط، هو التربية الدينية القائمة على الانغلاق والتعصّب والفوقيّة، ويحاول بعض الأهل حلّ هذه المعضلة عن طريق تبنّي ثقافة دينيّة معتدلة أو ثقافة علمانيّة لأولادهم، وهم إذا نجحوا بذلك فسرعان ما يصطدمون بثقافة طائفيّة محميّة بالقانون ومدعومة بمؤسّسات تحاصرهم وأولادهم في كل مكان.

وعلى خطٍّ موازٍ، لم يعد الزواج المختلط بين المذاهب يثير ردود فعل كما في السابق بين المسيحيّين ولا بين الملسمين، على الرغم من أن بعض الرواسب الثقافيّة لا تزال تفعل فعلها عند قلّة متماسكة بمفاهيم قديمة. وقد جاءت صيغة الزواج المدني بما هو عقد لا يكتسب مفاعيل قانونيّة بحال عُقد داخل الأراضي اللبنانية، لكن المحاكم المدنيّة اعترفت به على ضوء المادة (**25**) من القرار (LR60)، إذا ما عُقد خارج لبنان وفق الأصول المتّبعة في البلد الذي جرى فيه العقد. وقد تكاثرت في الآونة الأخيرة الحالات التي تقصد دول خارجية مثل قبرص وتركيا أو اليونان، وذلك لقيام لعقد الزواج المدني، حيث قامت شركات سياحية متخصّصة تسهّل هذه العملية وتدعو الناس وبشكل علني وعبر إعلانات عامّة على الطرقات، تشجّعهم على الزواج المدني والتخلّي عن الزواج الديني الذي يروجون على أنه يصّعب الحياة الزوجية في حال العقد ام الطلاق.

وفي عالمنا العربي، والمجتمع اللبناني بالخصوص، كثيرًا ما نضع ما تعتقد الجماعات الدينيّة فوق رغبة الفرد، على أنه الأمر والأصل والفصل. والقِيَم الحاكمة التي تقود حياة الناس هي القيم الموروثة التي توافق عليها رجال الدين مع السلطات الحاكمة الشرعيّة في المجتمع. والفرد في هذه المجتمعات هو مرغم على التخلّي عن حريّات كثيرة حتى عن اختياره العاطفي، لأن السلطة في هذه الحالة، مكوّنة

من مجموعة معتقدات دينيّة وسياسيّة واجتماعيّة تحدّد له خيارات الحبّ والزواج والارتباط، وتتشعّب الاعتبارات دينيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا تبعًا لأنواع الزواج، إذا ما كان زواجًا مختلطًا بين دينَيْن أو مذهبَيْن أو بلدَيْن أو ثقافتَيْن. لكن يبقى السؤال هل تستمرّ هذه المجتمعات متأثّرة بتدخّلات السلطات الدينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة في حياة الفرد الخاصّة؟

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر والمراجع باللغة العربية

1. بدوي، أحمد. (1986). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1.
2. جمعة، زكي. (2012). **مساهمات في التنشئة الاجتماعية**، دار الفارابي، بيروت.
3. ريتور، فيليب. (2013). **الدروس الأولى في علم الاجتماع**، منشورات ضفاف، بيروت.
4. فيربول، جيل. (2011). **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، دار البحار، بيروت، ط 1.
5. كوش، دنيس. (2007). **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. ملينا، ليفيو. (2006). **من أجل ثقافة العائلة**، منشورات جامعة الحكمة، بيروت.

2. المقابلات الخاصّة

1. مقابلة خاصّة مع الأب كميل مبارك، عبر الهاتف، بيروت، في تاريخ 8/ 9/ 2021.

3. المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

1. Bonte, Pierre. (1991). *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*. PUF. Paris.
2. Honoré Jean, (1997). *Catéchisme de l'Eglise Catholique*. Pocket. Paris.
3. Rajeh, Antoine. (1999). *Le mariage ratifié et non consommé. Antonine*. Liban.
4. Greslé, Francois. (1994). *Dictionnaire des sciences humaines sociologie/ anthropologie*. Nathan. Paris.
5. Michel Albin. (1998). *Dictionnaire de la sociologie*. Universalis. Paris.

6. Pinto Louis. (2004). *Pierre Bourdieu, sociologue*. Fayard. Paris.

7. Beaux Dominique. (2006). *Se marier*. Bréal. Paris.

8. Collin Thibaud. (2018). *Le mariage chrétien a-t-il encore un avenir?* Artège. Paris.

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences.***

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .
The URL for journal on our server is
https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431